لجنة البندقية
التابعة لمجلس أوروبا

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

VENICE COMMISSION
COMMISSION DE VENISE

تعزيز الديمقراطية من خلال القانون

إن دور لجنة فينيسيا –واسمها الكامل هو: اللجنة الأوروبيّة من أجل الديمقراطية من خلال القانون– هو توفير الاستشارات القانونية للدول الأعضاء فيها وبالخصوص مساعدة الدول الراغبة في جعل هياكلها ومؤسساتها القانونيّة في اتّساق مع المقاييس الأوروبية والخبرة الدولية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

كما أنها تساعد في تأمين نشر وتعزيز تراث دستوري مشترك، لاعبةً في ذلك دورا فريدا في إدارة النزاعات كما توفر «مساعدات دستوريّة طارئة» للدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

تضم اللجنة 61 دولة عضوا: الدوّل الـ 47 الأعضاء بمجلس أوروبا، إضافة إلى كوسوفو و13 بلدا غير أوروبي (الجزائر، البرازيل، التشيلي، إسرائيل، كوستاريكا، كوستاريكا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، المغرب، المكسيك، بيرو، تونس والولايات المتحدة).

تضم اللجنة بين أعضائها أساتذة جامعيون للقانون العامّ والدوليّ، قضاة بالمحاكم العليا والمحاكم الدستوريّة وأعضاء البرلمانات الوطنية. وهم معيّنون لمدة أربع سنوات من قبل الدول الأعضاء، ولكنهم يمارسون وظيفتهم الشخصية. والسيد جياني بوكيتشيو هو رئيس اللجنة منذ ديسمبر / كانون أوّل 2009.

وتعمل اللجنة في ثلاثة مجالات :

- المؤسسات الديمقراطية والحقوق الأساسية
- العدالة الدستوريّة والعدالة الاعتيادية
- الانتخابات، الاستفتاءات والأحزاب السياسيّة

توجد أمانتها الدائمة بمدينة ستراسبورغ، في فرنسا، بمقرّ مجلس أوروبا. وتعقد جلساتها العامّة بمدينة فينيسيا، في إيطاليا بسكوولا غراندي دي سان جيوفاني إفانجليستا أربع مرات سنويّا (مارس/آذار، يونيو/حزيران، أكتوبر/تشرين أوّل وديسمبر/كانون أوّل).

أعضـــاء اللجـــنة

أعضـــاء

ألبانيا (1996)، الجزائر (2007)، إمارة أندورا (2000)، أرمينيا (2001)، النمسا (1990)، آذربيجان (2001)، بلجيكا (1990)،البوسنةوالهرسك (2002)، البرازيل (2009)،بلغاريا (1992)، التشيلي (2005)، كرواتيا (1997)، قبرص (1990)، الجمهورية التشيكيّة (1994)، الدانمرك (1990)، إستونيا (1995)، فنلندة (1990)، فرنسا (1990)، جورجيا (1999)،ألمانيا (1990)، اليونان (1990)، هنغاريا (1990)، ايسلندا (1993)، ايرلندا (1990)، إسرائيل (2008)، إيطاليا (1990)، كزاخستان (2011)، كندا (2019)، كوستاريكا (2016)، كوستاريكا (2016)، كوسوفو (2014)، قيرغيزستان (2004)، لاتفيا (1995)، ليشتنشتاين (1991)، ليتوانيا (1994)، لوكسمبورغ (1990)، مالطا (1990)، المكسيك (2010)، جمهوريّة مولدافيا (1996)، إمارة موناكو (2004)، الجبل الأسود (2006)، المغرب (2007)، هولندا (1992)، البرتغال (1990)، الاتحاد الروسي (2002)، صربيا (2003)، إسبانيا (1990)، سلوفاكيا (1993)، سلوفينيا (1994)، سان مورينو (1990)، السويد (1990)، سويسرا (1990)، جمهوريّة شمال مقدونيا (1996)، تونس (2010)، تركيا (1990)، أوكرانيا (1997)، المملكة المتّحدة (1990)، الولايات المتّحدة (2013).

أعضاء شركـــاء

روسيا البيضاء (1994)

دول مراقبة

الأرجنتين (1995)، تم حذف كندا من قائمة الدول المراقبة بإعتبارها أصبحت عضو لجنة البندقية سنة 2019، اليابان (1993)، الكرسيّ الرسوليّ (1992)، الأوروغواي

دول مراقبة

الاتحاد الأوروبيّ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان

دول ذات صفة تعاون خاص

جنوب إفريقيا، السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة

أنشـــطة اللجنة

الآراء والدراسات

مهمّة لجنة فينيسيا الأولى هي توفير الاستشارات القانونية للدول الأعضاء على شكل «آراء قانونيّة» حول مسودّات تشريعات أو تشريعات نافذة تعرض عليها للنظر فيها. تقوم مجموعات من الأعضاء، بمساعدة الأمانة، بإعداد من الأعضاء، بمساعدة الأمانة، مسودات الآراء والدراسات التي تتمّ مناقشتها واعتمادها لاحقا في الجلسات العامّة للّجنة.

طريقة عمل قائمة على الحوار

- لا تسعى اللجنة إلى فرض الحلول المقترحة في آرائها. بل إنها تتبنّى منهجاً غير إلزامياً، أساسها الحوار وتشارك الخبرات والممارسات مع الدول الأعضاء وممارساتها. لهذا السبب، فإنّ مجموعة عمل تزور الدولة المعنية للالتقاء بمختلف الجهات المعنيّة ولتقييم الوضع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية. المعنية هي أيضا تستطيع أن تعرض على اللجنة تعليقات حول مسودة الآراء. وغالبا ما تعمل البلدان المعنية بالآراء المبلورة.
- تقوم المؤسسات الدولية والمجتمع المدني والإعلام بانتظام بالاسترشاد بآراء اللجنة.

محاضرات وندوات

بما أنّ الديمقراطية ليست مشروطة بجودة بالتعاون مع فقط وإنّما أيضا بتنفيذها، فإنّ اللجنة تقيم ندوات ومحاضرات في شراكة مع محاكم دستوريّة وبرلمانات ولجان مركزيّة للانتخابات وجامعات.

دراسات ودورات تدريبية عابرة للحدود الوطنية

إنّ البحث والتفكير حول موضوعات حالية عابرة للحدود الوطنية يشكل أساس دراسات ومحاضرات جامعات من أجل الديمقراطيّة (UniDem) التي تُنشَر نتائجها ووقائعها في سلسلة «علوم وتقنيات الديمقراطيّة».

مجـالات العمل

المؤسسات الديمقراطية والحقوق الأساسية

إنّ إحدى مهامّ لجنة فينيسيا الأساسيّة هي مساعدة الدول في المجالين التشريعيّ والدستوريّ وذلك لضمان سير مؤسساتها بشكل ديمقراطي واحترام الحقوق الأساسيّة. إن آراءها ومحاضراتها ودراساتها بين السلطات في هذا المجال تُعنى بالإصلاحات الدستوريّة، بالتوازن والعلاقات ما بين مختلف فروع السلطة، بسلطات الطوارئ، بالحصانة البرلمانيّة، بالفيدراليّة الإقليميّة وبمسائل القانون الدولي. علاوة على ذلك، تعالج اللجنة مسائل متعلقة بالحقوق الأساسيّة من قبيل حريّات الرأي والاعتقاد والتجمّع والتعبير وتكوين الجمعيّات، إضافة إلى حماية الأقلّيّات وتحريم التمييز.

سياسة الجوار / التعاون مع البلدان المجاورة

- دون أن يحيد بصرها عن غايتها في أوروبا، فإن اللجنة مدعوة باطّراد للعمل خارج القارة الأوروبية. فلجنة فينيسيا، من خلال أنشطة في جميع مجالات مسؤوليّاتها في بلدان المغرب العربي وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية، قد أكدت سمعتها كشريك مستقلّ، منصف، كفؤ ويعول عليه بالنسبة للسلطات في البلدان المعنيّة ومختلف المنظمات الدولية العاملة في تلك المناطق.

العدالة الدستورية والعدالة العادية

إيمانا منها بأنّ العدالة الدستوريّة وجه أساسيّ من أوجه الديمقراطيّة وحماية الحقوق الأساسيّة وسيادة القانون، فإنّ لجنة البندقيّة تدعم المحاكم الدستوريّة والهيئات المعادلة من خلال رعاية الحوار بين القضاة. ورغم أن الدساتير تختلف من بلد إلى بلد فإن آخر المحاكم الدستوريّة يمكنها أن تستلهم من الاستدلالات التي تبلورها بخصوص مبادئ دستورية مشتركة («التلاقح»).

لهذه الغاية، تجمع اللجنة قضايا من القانون الدستوري وتنشرها في «نشرة حول قضايا من القانون الدستوريّ وقاعدة البيانات CODICES. وتعرض أبرز الأحكام / القرارات الصادرة عن أزيد من 100 محكمة مشاركة بالإضافة إلى الدساتير والقوانين ووصف لطرق عمل المحاكم الدستورية المختلفة. كما أنّ اللجنة تسهّل التبادل بين المحاكم عبر منتدى البندقية الشبكيّ.

بناء على طلب من إحدى المحاكم الدستوريّة، يمكن أن تقدّم اللجنة آراء من الوساطة القانونيّة بخصوص جوانب من القانون الدولي المقارن بالنظر إلى قضايا لاتزال جارية.

ردّا على طلبات للتعاون من طرف محاكم غير أوروبيّة، أنشأت اللجنة المؤتمر الدولي حول العدالة الدستوريّة الذي تضطلع بأمانته.

الانتخابات. الاستفتاءات والأحزاب السياسية

إنّ الانتخابات والاستفتاءات التي تستجيب للمعايير الدولية غاية في الأهمية في كل مجتمع ديمقراطيّ. لذلك فهذا هو المجال الثالث الأساسي لنشاط اللجنة. ويُعالج هذه المسائل «مجلس لأجل انتخابات ديمقراطية» (CDE) هيئة تضمّ ممثلين عن لجنة فينيسيا والجمعيّة البرلمانيّة ومؤتمر السلطات المحليّة والإقليمية التابعين لمجلس أوروبا.

إنّ لجنة فينيسيا و«مجلس من أجل انتخابات ديمقراطيّة» (CDE) قد صاغا المعايير الدوليّة التي يجب تطبيقها في تنظيم الانتخابات ضمن «قانون الممارسة المثلى في مسائل الانتخابات». وهما يشتركان في مسودات المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتنظيم عدد من المسائل الجوهرية فيما يتعلق بتنظيم لتنظيم الانتخابات وعمل الأحزاب السياسية. كما أنهما يصوغان آراء وتوصيات حول التشريعات الانتخابية بالدول الأعضاء وذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان (OSCE/ODIHR).

في ما يتعلّق بالتشريعات- رغم أن التحسينات مرغوب فيها بل ضرورية في عدد بارز من الدول- فإنّ المشاكل الواجب حلها تخصّ بالأساس عمليّة تنفيذها. ولهذا، فاللجنة منخرطة في أنشطة مساعدة، تتعلق بتطبيق المعايير الدوليّة حول الانتخابات وذلك في إطار التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى العاملة في هذا المجال. فضلاً عن ذلك فإن قاعدة البيانات VOTA تحتوي على مجموعة من القوانين الانتخابية للدول الأعضاء.

مقاربة قانونية لفض النزاعات

يجب أن يُبنى فضّ نزاع من النزاعات على نص قانونيّ قابل للحياة من شأنه المساعدة على بلورة حلّ سياسيّ. ولهذا السبب فإنّ لجنة فينيسيا تولي اهتماما خاصا لدول توجد بها -أو وُجدت بها- صراعات عرقيّة وسياسيّة. على سبيل المثال، فقد لعبت دورا بارزا في تدعيم وتفسير القانون الدستوريّ بالبوسنة والهرسك كما أنها، بطلب من الاتحاد الأوروبيّ، ساعدت على إيجاد حلّ قانونيّ للصراعات بعدة دول في ما كان يعرف بيوغوسلافيا سابقا.

من يمكنه عرض مسألة على اللجنة؟

الدول الأعضـــــاء

- البرلمانات
- الحكومات
- المحاكم
- أمناء المظالم

مجلس أوروبـــــا

- الامين العام
- لجنة الوزراء
- البرلمان
- مؤتمر السلطات المحليّة والإقليميّة

منظمـات دولـــية

- الاتحاد الأوروبيّ
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان
- منظمات دوليّة أخرى منخرطة في عمل اللجنة

آراء من منطلق الصداقة للمحكمة

- بناء على طلب من محكمة دستورية أو من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يمكن للجنة تقديم آراء من منطلق الصداقة للمحكمة، لا بخصوص دستوريّة القانون المعنيّ، بل حول مسائل من القانون من القانونين الدستوري والدولي المقارنين. وتتعاون اللجنة كذلك مع أمناء المظالم عبر آراء أمناء المظالم (الأومبود) أساسا بشأن التشريعات التي تحكم عملهم.

إعداد رأي اللجنة

- لعرض نصّ (مسودة) دستوريّ أو تشريعيّ على اللجنة من طرف هيئة وطنية أو دوليّة أو مجلس أوروبا
- تشكيل مجموعة عمل من أعضاء مقررين وخبراء بمساعدة الأمانة
- دراسة مدى مطابقة النص للمعايير الدولية وإمكانية اقتراح صيغ أفضل
- زيارة الدولة المعنية لإجراء محادثات مع المختصة والمجتمع المدنيّ والجهات المعنية الأخرى ذات الاهتمام
- عرض مسودة الرأي على جميع أعضاء اللجنة انعقاد الجلسة للجنة
- مناقشة مسودة الرأي ضمن لجنة فرعيّة مع السلطات الوطنيّة إذا لزم الأمر
- مناقشة الرأي وتبنيه في الجلسة العامة للجنة
- عرض الرأي على الهيئة التي طلبت رأي اللجنة
- وضع النصّ النهائيّ للرأي على موقع اللجنة الإلكتروني: www.venice.coe.int

للمزيد من المعلومات :

لجنة فينيسيا

مجلس أوروبا، الدائرة العامّة
DG-I, Conseil de l'Europe
67075 Strasbourg Cedex France
Tél. : +33 3 88 41 20 67
Fax : +33 3 88 41 37 38
E-mail : venice@coe.int

للإتصالات الصحفية

Tatiana MYCHELOVA تاتيانا ميشيلوفا
Tél. : +33 3 88 41 38 68
E-mail : tatiana.mychelova@coe.int

PREMS 103219

www.coe.int

The Council of Europe is the continent's
leading human rights organisation.
It comprises 47 member states,
including all members of the European Union.
All Council of Europe member states have signed up to
the European Convention on Human Rights, a treaty designed
to protect human rights, democracy and the rule of law.
The European Court of Human Rights oversees
the implementation of the Convention in the member states.

COUNCIL OF EUROPE

CONSEIL DE L'EUROPE